

الحكم ويعد هذا الرجحان نقضاً في تشبيهه في حجة عبد الاربعة  
بمعنى انه اذا شهد اربعة على شخص بالزنا ثم رجح واحد  
منهم قيل الحكم فانه الشهود الاربعة قد شهدوا الحق  
لان الشهادة لم تكمل ما لو رجح احد الشهود ليعمل الحكم  
فانما رجح الرجحان فقط على المشهور المنزاه على نفسه  
بالمعروف دون غيره والحكم ناقض تام بشهادة الاربعة  
فيستوي بين المشهور وعليه ما شهد به عليه بخلاف  
ما اذا ظهر بعد الحكم ان احد الاربعة قد كان كاذباً  
لجميع وان ثبت بين ان احد قاصف بعد الحكم فلا حد  
عليه واحد منهم لان الشهادة تمت بحيث نادى القضي  
والخوف بالاعيد الكافر والاعى بما فيما لا تقبل شهادته  
فيه وولدا الزنا كذا وكذا عليه انظر في شرح  
قوله وعز ما فقط رجح الاربعة وان رجح اثنان من  
ستة فلا عزم والحال ان ينبغي ان احد الاربعة  
عبد فجدوا احياناً والعبد يعني لا يشهد  
ستة على شخص بالزنا فاقسم عليه نحو الزنا ثم  
رجح اثنان من تلك الستة فانه للفرامة علمه ولا  
حد عليها لانها القاد فيمن شهدوا الاربعة ان المقزوف  
قورني ولكي على كل منهما الادب التوردي بالجملة  
فلا ينبغي بعد الاستيفاء بعور رجوع الاثبات  
ان احد الاربعة العاقبة عند فانه يجدوا احياناً  
والعبد محوره نصف الحزب على الثلاث في كتاب  
محمد بن ابي حنيفة في سبعة الاربعة يطلى حرمهم  
لكونه عبد والرجوع على الثلاث الباقيين والحرم  
فان قلت فزمرانه اذا ثبت ان احد الاربعة عبد

نحو

نحو الكيف ومن جعلتم الحزب عليه وعلي الرجحان فقط قلت  
لانه في الاذي لم يبق اربعة شعبة بخلاف ما عرفت  
بقى خمسة غيره لان شهادة الرجحان موقوفة بما في  
الحالة الا ترى ان الحكم المترتب عليها لا يتحقق وعز ما  
فقد رجح الاربعة من بين ان الرجحان بقى فان فقط رجح  
الاربعة لان ما زاد على الثلاث ولو كثر في كالتا هو  
الرجحان كلمة الضمان واما العبد فانه للفرامة عليه  
لانه لم يرجح عن الشهادة وتقدم انه يجدوا لعزامة  
والحزب على الثلاث الباقيين اذا شهدوا ثم اثبات  
ولا عبرة في حقه برجوع من رجح من ثم ان رجح ثالث  
هو والسابقان وعز ما رجح الاربعة فانه قد سبق  
بمعنى لو شهد ستة بالزنا على رجل فرجح منهم  
رجح منهم اثنان فلا عزم والحال ان رجح ثالث فان  
حد المقزوف واجب على الثلاث لان الباقي ثلاثة  
والرجح والسابقان لان الحزب كان اشرف عنهما البقا  
الرجح بعينه فزال الرجحان الثالث شرعاً عليهم عزامة  
رجح الاربعة فقد اثبات فان رجح رابع فانه يجد المقزوف  
وعلى الاربعة نصف الاربعة اربعاً فان رجح خامس  
فثلاثة اربع بينهم اربعة فان رجح سادس  
فخمسة اربعهم اربعة اساو سكت المؤلف عن هذا  
لوقوعه وان رجح سادس بعد فق عينية  
وحامس بعد موصحة ورجح بعد مونة فقلوا الثاني  
عس الموصحة مع سادس اربعين كالاول وعلي  
الثالث شرعية النفس فقط يعني انه اذا شهد  
ستة على محمد بن الزنا فاحكم بوجهه فلا شوبوا